الفصل الرابع
حدود الدور البريطانى فى تشكيل فكر المحافظين الجدد

يعد هذا المقال واحدًا من أهم المقالات التى ظهرت فى العام الماضى، ومؤلفه هو الديبلوماسى البريطانى، المفكر «روبرت كوبر»(*)، وتنبع أهميته من كونه أحد المقرّبين لرئيس الوزراء البريطانى «تونى بلير»، **وقد مارس نفوذًا فكريًا فى المساعدة فى التأصيل لرؤية جديدة لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتيح لظهور فكر جديد يسمح بفكرة التدخل بغرض إنسانى، وهو أمر من شأنه أن يضع قيودًا أو حدودًا لمفهوم سيادة الدولة**. نُشر هذا المقال بعنوان: «دولة ما بعد الحداثة» وكتبه «كوبر» بصفته الشخصية فى مجموعة مقالات نشرها مركز السياسة الخارجية، أحد أهم مراكز الفكر البريطانية، والمجموعة بعنوان: « إعادة تشكيل العالم: التأثيرات بعيدة المدى لأحداث الحادى عشر من سبتمبر»(**).

(*) فى مقال له نشر بجريدة الجارديان البريطانية فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م بعنوان «كن حضاريا وإلا فلتمت» يعيد فيه كل النصائح التى وردت فى هذا المقال.

(**) فى مقال نُشر بجريدة «الديلى تلجراف» فى ١٣ يوليو٢٠٠٣م بعنوان: «بلير سوف يساند سياسة الغزو المسلح» ذكر المراسل السياسى للتلجراف «أندرو سبارو» بأنه فى مؤتمر عُقد فى لندن فى منتصف شهر يوليو ٢٠٠٣م، وشارك فيه قادة أوروبيون ذوو توجهات يسارية بالإضافة لرئيس وزراء كل من كندا ونيوزيلندا ورئيس جنوب أفريقيا، **وزعت وثيقة دعا بلير إلى تبنيها، وهى تشتمل على اقتراحات تبرر التدخل العسكرى ضد الدول الهشّة أو الضعيفة أو الفاشلة. وفق البيان الذى تم تسريبه إلى الصحافة البريطانية، فإن المجتمع الدولى لا بد أن يكون لديه الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الفاشلة، وتشير إحدى فقرات الوثيقة إلى أنه «حيث يعانى سكان دولة ما من مشاكل خطيرة نتيجة لحرب أهلية أو قمع سياسى أو ضعف الدولة، وتكون الدولة موضع الاهتمام غير مستعدة=**

شهد عام ١٩٨٩م أفول ثلاثة نظم سياسية استمرت لقرابة ثلاثة قرون فى أوروبا: **توازن القوى والإلحاح الإمبريالى. هذا العام لم يشهد نهاية الحرب الباردة فحسب، وإنما أيضًا وربما أكثر أهمية من ذلك، نهاية نظام الدولة فى أوروبا، والذى يرجع إلى حرب الثلاثين عامًا**. وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أوضحت تأثيرات هذا التغيير.

وإذا كانت لدينا رغبة فى فهم الحاضر، فإنه يتحتم علينا أن نفهم الماضى أولاً؛ ذلك لأن هذا الماضى ما زال يصحبنا. فالنظام العالمى اعتاد أن يرتكن إما على الهيمنة أو التوازن. الهيمنة كانت تأتى أولاً، ففى العالم القديم كان للإمبريالية معنى واحد ألا وهو النظام والثقافة والحضارة، وأى شىء خارجها كان يعنى البربرية والفوضى واللا نظام. **إن صورة السلام والنظام اللتين يديرهما مركز قوة واحد ومهيمن ظلت تتمتع بالقوة منذ ذلك الوقت. غير أن الإمبراطوريات غير مؤهلة لتحقيق التغيير والحفاظ على الإمبراطورية متماسكة، رغم أن الأساس والجوهر فى الإمبراطورية هو أن تكون متنوعة، وهو ما يتطلب أسلوبًا سياسيًا تسلطيًا وخلاقًا، سيما فيما يتعلق بالمجتمع والشئون السياسية، وهذا بدوره قد يخلق نوعًا من عدم الاستقرار، وتاريخيًا فإن الإمبراطوريات عادة ما تميل لأن تكون جامدة.**

فى أوروبا عُثر على طريقة جديدة بين حالة الفوضى وحالة الإمبراطورية، وهى الدولة الصغيرة. فتلك الدولة نجحت فى التأسيس للسيادة، ولكن فقط من خلال شرعية (قانونية) ذات مساحة جغرافية محدودة؛ وبالتالى فإن النظام الداخلى

= **مستعدة أو غير قادرة على توقيف أو تجنب هذا الأذى، فإن مبدأ عدم التدخل سوف يلقى بالمسئولية على المجتمع الدولى للحماية»**. وفى فقرة أخرى يبرر هذا الموقف على أساس أنه بمثل ما للأفراد من حقوق ومسئوليات، فكذلك الدول عليها أيضًا مسئوليات، وحق السيادة يشتمل على مسئوليات مرتبطة بحماية المواطنين. ورغم كون الوثيقة بلا سند قانونى، إلا أنها تكشف عن طريقة تفكير رئيس الوزراء البريطانى، والتى أكد عليها «كوبر» فى مقالته. وفى كتاب صدر حديثًا عن الحرب على العراق، يقتبس المؤلف عن بلير قوله: «إن الذين ينتقدون الحرب على العراق يتساءلون لماذا لا نتخلص من موجابى ومن البورميين أيضًا! وأنا أقول: نعم لنتخلص منهم كلهم، وأنا لا أفعل ذلك لأننى لا أستطيع، ولكن إذا كان باستطاعتك فعل ذلك فعليك التخلص منهم».

(المحلى) تم شراؤه على حساب الفوضى العالمية. والمنافسة بين الدول الصغيرة فى أوروبا كانت مصدراً للتقدم، ولكن النظام ظل أيضًا مهدداً بأن ينزلق إلى فوضى من جانب وإلى هيمنة قوة واحدة من جانب آخر. وكان المخرج لهذا المأزق يتمثل فى توازن القوى، أو نظام تحالفات يعيد التوازن، والذى أصبح يُنظر إليه على أنه شرط الحرية فى أوروبا. وكانت التحالفات تتكون بنجاح لإجهاض الطموحات الإمبريالية أولاً لإسبانيا ثم فرنسا وأخيراً ألمانيا كما حدث فى الحرب العالمية الثانية.

غير أن نظام توازن القوى كان به عنصر عدم استقرار جوهرى، ألا وهو الخطر الدائم باحتمال حدوث حرب، وكان هذا الخطر بالذات سببًا فى انهيار النظام، فالوحدة الألمانية فى عام ١٨٧١م أدت إلى خلق دولة من القوة بحيث لم يكن هناك إمكانية لأن يتم موازنتها بأى تحالف أوروبى آخر، وقد أدت التغييرات التكنولوچية إلى رفع تكاليف الحرب إلى مستويات غير محتملة، وتطور مجتمع الوفرة وسياسات الديموقراطية جعل من المستحيل إيجاد العقلية اللازمة لجعل نظام توازن القوى يعمل. وبالرغم من ذلك فإنه فى حال غياب أى بديل واضح، فقد ظل النظام قائمًا، وما ظهر فى عام ١٩٤٥م لم يكن بأى حال من الأحوال نظامًا جديداً أكثر من كون النظام القديم قد بلغ ذروته. فتوازن القوى متعددة الأقطاب القديم فى أوروبا أضحى نظام توازن رعب ثنائى الأقطاب فى العالم بأجمعه، أى بمعنى آخر هو تبسيط لمفهوم توازن القوى، غير أنه لم يتم التأسيس له لكى يبقى طويلاً، فنظام توازن القوى لم يكن ليناسب الروح الأخلاقية العالمية لأواخر القرن العشرين.

إن النصف الثانى من القرن العشرين لم يشهد نهاية توازن القوى فحسب، ولكن أيضًا ضعف الإلحاح (الرغبة) الإمبريالى.

فالعالم الذى دشن القرن وهو منقسم بين إمبراطوريات أوروبية، أنهاه باختفاء كل هذه الإمبراطوريات: العثمانية، والألمانية، والنمساوية، والفرنسية، والبريطانية وأخيراً الإمبراطورية الروسية، وهى ليست سوى ذكرى الآن، وهذا يتركنا مع نوعين جديدين من الدولة: **النوع الأول:** هناك الآن دول كانت مستعمرات سابقة؛ حيث بشكل ما أو بآخر اختفت الدولة وأصبحت هناك «منطقة بدائية»؛ حيث فشلت الدولة وحلت محلها حرب هوبسباومية(*) تشنها كل الأطراف ضد

(*) نسبة إلى الفيلسوف البريطانى إريك هوبسباوم، والمقصود تداعى الدولة.

بعضها البعض مثل (أفغانستان، الصومال) . أما **النوع الثانى :** من الدول فهى الدول فى مرحلة ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة ، وهى دول لم يعد يعنى مفهوم الأمن لها مساويّا للغزو . أما **ثالثًا** هناك بالطبع الدولة الحديثة التقليدية والتى تمارس دورها باعتبارها دولة تنتهج المبادئ الميكافيلية ، ويمكن الإشارة إلى الهند وباكستان والصين كأمثلة .

ونظام ما بعد الحداثة الذى نعيش فيه نحن الأوروبيون لا يعتمد على التوازن، كما أنه لا يؤكد على مفهوم السيادة أو الفصل بين الشئون الداخلية والخارجية . لقد غدا الاتحاد الأوروبى نظامًا متطوراً جدّا لأن تمارس من خلاله الدول الأعضاء تدخلاً فى شئون بعضهم البعض الداخلية حتى فى أدق الأمور، كما أن اتفاقية «السى إف إيه» تفرض على الأعضاء الموقعين عليها أن يكشفوا عن مناطق الأسلحة الثقيلة وأن يسمحوا بعمليات التفتيش، وهى بذلك تُخْضع أموراً تمس سيادة الدولة لقيود دولية خارجية، ويجب أن ندرك أية ثورة تلك الَتى أدت لهذا التطور، وهى تعكس فى حقيقة الأمر التناقض فى العصر النووى، أى أنه لكى تدافع عن نفسك، عليك أن تكون مستعداً لأن تدمر نفسك . والمصلحة المشتركة التى تجمع الدول الأوروبية لتجنب كارثة نووية كانت سببًا أساسيّا للتغلب على المنطق الاستراتيچى الطبيعى لعدم الثقة والإخفاء .

السمات الأساسية لعالم ما بعد الحداثة

* زوال الفواصل بين الشئون الدولية والمحلية .

* التدخل المتبادل فى الشئون المحلية والرقابة المتبادلة .

* رفض فكرة استخدام القوة لحل النزاعات .

* تزايد عدم أهمية الحدود الجغرافية، وهذا الأمر تحقق من خلال الدور المتغير للدولة، و أيضًا من خلال الصواريخ والأقمار الصناعية .

* الأمن يعتمد على الشفافية والانفتاح والاعتماد المتبادل .

ولكن ما السبب وراء التغيير فى نظام الدولة؟ إن النقطة الأساسية هى أن «العالم

قد صار أكثر نزاهة وشفافية»، فعدد كبير من الدول ذات النفوذ القوى لم تعد ترغب فى القتال أو غزو أراضى الآخرين، وهذا هو الأمر الذى أدى لنشوء العالمين البدائى والما بعد الحداثى . فالإمپريالية بمعناها التقليدى انتهت على الأقل فيما بين القوى الغربية، ولكن إذا كان هذا الأمر صحيحًا فنستنتج منه أننا لا يجب أن ننظر للاتحاد الأوروپى أو حتى حلف الناتو باعتبارهما السبب الرئيسى لتحقيق نصف قرن من السلام الذى عم أوروپا . والحقيقة البسيطة هى أن أوروپا الغربية لم تعد ترغب فى محاربة بعضها البعض، وكلٌّ من الناتو والاتحاد الأوروپى لعب دورًا مهمًا فى دعم ومواصلة هذا السلام . إن المساهمة الأكثر قيمة لحلف الناتو هى عملية الانفتاح التى أسس لها الحلف .

إن الاتحاد الأوروپى هو أكثر الأمثلة تطورًا لنظام ما بعد الحداثة، وهو يمثل الأمن من خلال الشفافية، ولكن الدول الأوروپية ليست الأعضاء الوحيدة فى عالم ما بعد الحداثة، فخارج أوروپا هناك كندا، وهى بالفعل دولة ما بعد الحداثة، وكذلك اليابان غير أن موقعها الجغرافى يحول دون تطورها فى هذا الاتجاه . أما الولايات المتحدة فقد تُثار شكوك حول كونها كذلك؛ لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الأمريكية أو الكونجرس سيقبلان بضرورة مفهوم الاعتماد المتبادل أو النتائج المترتبة عليه من الانفتاح والرقابة المتبادلة والتدخل المتبادل بنفس الدرجة التى تسمح بها الدول الأوروپية . وما غدا فى أوروپا حقيقة ما زال فى أنحاء كثيرة من العالم أمرًا يتطلعون إلى حدوثه، فمنظمات وتكتلات مثل الآسيان والنافتا، وحتى منظمة الاتحاد الأفريقى، كلها تشير إلى الرغبة فى التاسيس لبيئة ما بعد الحداثة ورغم كونه أمرًا مشكوكًا فيه أن تتحقق هذه الرغبة بشكل سريع، فإن التقليد بلا شك أسهل من الاختراع .

فيما بين أعضاء عالم ما بعد الحداثة، لا توجد تهديدات أمنية بالشكل التقليدى، أى بمعنى آخر فإن هؤلاء الأعضاء لن يفكروا فى غزو بعضهم البعض؛ ذلك أنه بينما كانت الحرب هى إحدى أدوات السياسة، فإنه فى عالم ما بعد الحداثة فإن الحرب تمثل إحدى علامات فشل السياسات . ولكن رغم أن أعضاء عالم ما بعد الحداثة قد لا يشكلون خطرًا ضد بعضهم البعض، إلا أن كلاً من العالم الحديث والبدائى يشكل تهديدًا . أما التهديد الذى يشكله العالم الحديث فهو تهديد

معروف؛ ذلك أن نظام الدولة الكلاسيكى الذى خرج منه أعضاء عالم ما بعد الحداثة ما زال قائمًا بذاته ويستمر فى العمل وفقًا لمبادئ الإمبراطورية وسيادة المصالح القومية، وإذا ما كان هناك استقرار فإنه سيتحقق من خلال التوازن بين القوى العدائية. ومن الملاحظ قلة الأمور التى يمكن أن يتحقق حولها هذا التوازن، وكيف أن المخاطرة عالية فيما يتعلق بموضوعات بعينها، فالعنصر النووى ربما يكون أساسيًا فى المعادلة.

أما التحدى لعالم ما بعد الحداثة، فهو الاعتماد على فكرة الكيل بمكيالين. بين بعضنا البعض - أى كدول عالم ما بعد الحداثة- فإننا نعمل وفقًا لمبادئ القانون ونظام أمنى مفتوح ومتعاون، ولكن عند التعامل مع أنواع الدول التى تقع خارج نطاق قارة أوروبا الما قبل حداثية، **فإننا بحاجة للعودة مرة أخرى لتبنى طرق أكثر حدة، وهى طرق تنتمى للمراحل المبكرة، أى استخدام القوة والضربات الاستباقية والخداع، وأى طريقة ضرورية للتعامل مع أولئك الأفراد الذين يعيشون فى القرن التاسع عشر (بعقلية القرن التاسع عشر). فبين بعضنا البعض نعمل على الحفاظ على القانون، ولكن حينما نعمل فى الغابة فعلينا أن نستخدم قانون الغابة. وفى فترة السلام المطولة فى أوروبا، كان هناك إغراء لإهمال دفاعاتنا السيكولوچية والمادية، وهذا الأمر بمثابة أحد أهم الأخطار التى تهدد دولة ما بعد الحداثة.**

غير أن التحدى الذى يفرضه العالم البدائى (الما قبل الحداثى) هو تحدّ من نوع جديد. فعالم ما قبل الحداثة هو عالم مُؤلّف من دول فاشلة، وفى تلك الحالة فإن الدولة لم تعد تماثل تعريف ماكس ڤيبر للدولة، وهو أنها تحتكر عملية الاستخدام الشرعى للقوة أو العنف، فهى إما فقدت الشرعية، أو أنها فقدت احتكار استخدام القوة، وعادة ما يسير الآمران معًا. إن أمثلة الانهيار الكامل هى أمثلة نادرة نسبيًا ولكن عدد الدول التى تتعرض لمخاطر الانهيار التام يتزايد عبر الوقت. ومن الدول المرشحة للانهيار التام بعض الجمهوريات السوڤييتية السابقة، بما فى ذلك الشيشان، وكل مناطق العالم التى تنتج المخدرات هى عادة مناطق من عالم ما قبل الحداثة، وحتى وقت قريب لم تكن هناك أية سلطة سيادية فى أفغانستان، وليس هناك فى بورما أو بعض المناطق فى أمريكا الجنوبية؛ حيث احتكار الدولة لاستخدام

القوة يظل مهددًا بواسطة بارونات المخدرات، وعبر كل أفريقيا فإن كل الدول معرضة لخطر الانهيار، ولا توجد منطقة فى العالم إلا وبها حالات خطرة، وفى هذه المناطق فإن الفوضى هى الأصل والحرب هى أسلوب حياة، وفى حال وجود حكومة فإنها تمارس عملها بطريقة أشبه بنقابة الجريمة المنظمة.

إن دولة ما قبل الحداثة قد تكون من الضعف بمكان لأن تؤمن أراضيها عن أن تشكل خطرًا على المستوى الدولى، ولكن ليس معنى ذلك أنها لن تكون قاعدة لعناصر لا تنتمى للدولة، والتى قد تشكل خطرًا لعالم ما بعد الحداثة. إذا اعتادت تلك العناصر، التى قد تكون بارونات المخدرات أو الجريمة المنظمة أو المنظمات الإرهابية، أن تستخدم تلك الدول كقاعدة لشن هجمات على المناطق التى يسودها نظام فى العالم، فإن الدول قد تضطر إلى الرد، وإذا غدت تشكل خطرًا متزايدًا للدول القائمة فمن المحتمل أن نشهد نوعًا من الإمبريالية الدفاعية، ولا نكون قد ذهبنا بعيدًا إذا فسّرنا رد الغرب على أفغانستان فى هذا الإطار.

كيف يمكن لنا أن نتعامل مع فوضى عالم ما قبل الحداثة؟ لأن نتورط فى منطقة الفوضى هو أمر لا يكاد يخلو من المخاطرة، و فى حال إذا ما طال أمد التدخل فقد لا يحتمل الرأى العام هذا الأمر. وإذا ما كان التدخل غير مُجْد، فإن ذلك يؤثر سلبًا على الدولة التى اختارته، ولكن مخاطر ترك تلك الدول تتعفنً كما فعل الغرب فى أفغانستان قد تتعاظم.

ما الصيغة إذن التى يجب أن يكون عليها التدخل؟ إن أكثر الطرق منطقية للتعامل مع الفوضى **والأكثر استخدامًا فى الماضى هى الاستعمار. ولكن الاستعمار غدا أمرًا غير مقبول بالنسبة لدول ما بعد الحداثة (وكذلك أيضًا لبعض الدول الحديثة)، إن موت (انتهاء) الإمبريالية هو السبب الذى أدى لظهور عالم ما قبل الحداثة. إن كلمات مثل الإمبراطورية والإمبريالية قد صارت صيغًا تُستخدم للتدليل على الاستغلال فى عالم ما بعد الحداثة. اليوم لا توجد قوى استعمارية لديها الاستعداد لأن تتولى المهمة، رغم أن الفرص بل وربما حتى الحاجة للاستعمار أصبحت كبيرة بمثل ما كان عليه الأمر فى القرن التاسع عشر. وأما تلك القوى التى**

ظلت خارج الاقتصاد العالمى، فهى تخاطر بالوقوع فى دائرة شريرة . الحكومات الضعيفة تساوى عدم النظام ، وهذا يعنى بدوره استثمارات ضائعة. فى الخمسينيات كان الدخل القومى لكوريا الجنوبية أقل من زامبيا، وبينما الأولى قد التحقت بعضوية الاقتصاد العالمى فإن الثانية لم تستطع .

إن كل الظروف مواتية الآن لتحقيق الإمبريالية، ولكن العرض والطلب للإمبريالية قد نضب، ومع ذلك فإن الضعيف ما زال بحاجة للقوى والقوى ما زال بحاجة لعالم منظم، وهو عالم تُصدّر فيه الدول ذات نظام الحكم الجيد والكفء الاستقرارَ والحريةَ، وهو عالم مفتوح للاستثمارات والنمو، وكلها أمور تبدو مرغوبًا فيها.

إننا الآن بحاجة لنوع جديد من الإمبريالية، وهى إمبريالية تتقبل أمورًا من قبيل حقوق الإنسان والقيم العالمية ،ونحن بإمكاننا أن نميز ملامحها فهى إمبريالية ككل الإمبرياليات تهدف إلى استحضار النظام والتنظيم .

إن إمبريالية ما بعد الحداثة يمكن أن تأخذ صيغتين: **الصيغة الأولى** هناك الإمبريالية التطوعية (الإرادية) للاقتصاد العالمى، وهى عادة ما تمارس بواسطة كونسرتيوم من خلال المؤسسات المالية العالمية، مثل: البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وهو أحد ملامح الإمبريالية الجديدة، أى تعدد الجوانب . وهذه المؤسسات تمد المساعدة للدول التى ترغب فى العودة للاقتصاد العالمى وتلتحق بدائرة الاستثمارات والرخاء، وبالمقابل فهذه المؤسسات لديها مطالب، فهى تأمل فى أن تواجه الفشل السياسى والاقتصادى الذى ساهم فى خلق الحاجة للمساعدة بالأساس. إن كهنة المساعدات يؤكدون باستمرار على نظام الحكم، وإذا ما رغبت الدول فى أن تحقق منافع، يجب عليها أن تنفتح على فكرة تدخل المنظمات الدولية والدول الأجنبية (كما أن عالم ما بعد الحداثة ،وإن كان لأسباب مختلفة، قد قبل بعملية الانفتاح تلك) .

أما **الصيغة الثانية** للإمبريالية فى عصر ما بعد الحداثة، فيمكن أن نطلق عليها (إمبريالية الجيران) فعدم الاستقرار فى المناطق المجاورة لك قد يشكل خطورة لا يمكن لأى دولة أن تتجاهلها. إن نظام الحكم السيئ والعنف العرقى والجريمة فى

منطقة البلقان يشكل خطراً على أوروبا، وكان الرد هو إنشاء شيء أشبه بمحمية تحت إشراف الأمم المتحدة فى البوسنة وكوسوفا. وليس أمراً مفاجئًا أنه فى كلتا الحالتين أن ممثل الأمم المتحدة هو شخص أوروبى؛ ذلك أن أوروبا تمد كلاً من البوسنة وكوسوفا بمعظم المساعدات والجنود، رغم أن الوجود الأمريكى هو عامل استقرار لا يمكن الاستغناء عنه. وفى خطوة غير مسبوقة، عرض الاتحاد الأوروبى السماح لكل جمهوريات يوغسلافيا السابقة بأن تدخل السوق الحر من خلال تقديم كل المنتجات بما فى ذلك المنتجات الزراعية. وبالتالى فتدخل المجتمع الدولى لا يقتصر فقط على الوجود العسكرى فحسب، وإنما أيضًا على قوات الشرطة والقضاة وضباط السجون والبنكيين وغيرهم. والانتخابات يتم تنظيمها ومراقبتها بواسطة منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، وقوات الشرطة المحلية تدعمها وتدربها الأمم المتحدة، وهناك أيضًا مئات من المنظمات الأهلية تشارك فى هذه الجهود.

هناك نقطة إضافية يجب الإشارة إليها؛ ذلك أنه من الخطورة بمكان الاستيلاء على مقدرات دولة مجاورة بواسطة عناصر الجريمة المنظمة أو غير المنظمة وهو عادة ما يعنى انهيار الدولة. غير أن «أسامة بن لادن» قد أوضح لأولئك الذين لم يدركوا بعد أنه الآن يبدو العالم بأكمله بشكل محتمل على الأقل وكأنه مجاور لنا (جار لنا).

إن منطقة البلقان قد تمثل حالة خاصة، وفى أماكن أخرى من وسط وشرق أوروبا فإن الاتحاد الأوروبى منخرط فى برنامج سيؤدى فى النهاية إلى عملية توسيع كبيرة. وفى الماضى كانت الإمبراطوريات تفرض قوانينها ونظام حكمها، ولكن فى هذه الحالة لا أحد يفرض أى شيء على الإطلاق، وبدلاً من ذلك فإن عملية إرادية (اختيارية) من فرض الذات آخذة فى التشكل. فبينما أنت مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبى، عليك أن تتقبل ما هو مطروح عليك - مجموعة من القوانين والقواعد - كما فعلت الدول الأعضاء سابقًا، ولكن الجائزة هى أنه بمجرد أن تحوز العضوية، سيكون لديك صوت فى الكومنولث، وإذا كانت هذه العملية هى نوعًا من الإمبريالية الاختيارية أو الطوعية، فإن الحالة النهائية يمكن أن توصف بأنها إمبراطورية متعاونة و«الكومنولث» اسم ليس بسيئ على الإطلاق.

إن الاتحاد الأوروبي في عالم ما بعد الحداثة يقدم رؤية من الإمبراطورية المتعاونة تشمل الحرية والأمن المشتركين بدون أي سيطرة عرقية، وأيضًا بدون أي احتكارعرقي، وهو إحدى العلامات المميزة للدولة القومية، وغير ملائم في فترة زمنية اختفت فيها الحدود وغير مجدية في مناطق مثل البلقان. والإمبراطورية المتعاونة قد تشكل الإطار السياسي المحلي الأنسب للجوهر المتغير لدولة عالم ما بعد الحداثة، وهو إطار يمكّن كل طرف من أن يكون له نصيبٌ في الحكم، وحيث لا توجد دولة واحدة تئول لها السيطرة، وحيث تصبح مبادئ الحكم غير مبنية على أسس عرقية وإنما قانونية، وسيتطلب الأمر أن يتدخل المركز بشكل غاية في البساطة، و«البيروقراطية الإمبريالية» لا بد أن تكون تحت السيطرة، ومسئولة وتكون خادمة وليست السيد للكومنولث. إن مؤسسة كتلك لا بد أن تكون مؤمنة بالديموقراطية والحرية كأساسين مكونين لها. ومثلما كانت روما فإن هذا الكومنولث سوف يمنح مواطنيه بعضًا من القوانين والعملات.

هذه هي الرؤية في مجملها، فهل يمكن أن تتحقق؟ الإجابة ستأتي بمرور الوقت ولكن السؤال هو: كم من الوقت سيستغرق هذا الأمر؟ ففي العالم الحديث يستمر السباق السري لحيازة أسلحة دمار شامل. وفي عالم ما قبل الحداثة تزداد مصالح الجريمة المنظمة والإرهاب المنظم، وتنمو بشكل أسرع من نمو الدولة ذاتها، وقد لا يكون هناك وقت كثير متبقّ.

* * *